

الإرهاب في حمى الانقسامات اللبنانية

د. عصام سليمان

الخليج 2007-5-24

د. عصام سليمان *

تجد المجموعات الإرهابية تربة خصبة في الصراعات السياسية الحادة في لبنان، وتعمل على حماية نفسها بالعصبية المذهبية المستشرية، التي تستغل إلى أبعد حدود في هذه الصراعات، على الرغم من التصريحات الداعية إلى نبذ الطائفية والمذهبية، وإذا كانت الطائفية والمذهبية سلاحاً فتاكاً استخدم، ولا يزال في السياسة، وخاصة من قبل السياسيين المفلسين الذين ليس لديهم ما يقدمونه للشعب، فقد باتت الطائفية والمذهبية سلاحاً في يد بعض الجماعات الإرهابية الأصولية، التي تستغل الانقسامات الطائفية والمذهبية لتعزيز مواقعها، وتوسيع رقعة انتشارها، وتحصين نفسها في مواجهة الأجهزة الأمنية والعسكرية، محتمية بالتوازنات السياسية ذات البعد المذهبي.

ومن الأمور التي دعت المراقب السياسي إلى الاستغراب، ما حدث في لبنان منذ شهر ونيف، عندما اعتقل الجيش اللبناني في مدينة طرابلس مجموعة من الإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة، وقام بالتحقيق معهم وأودعهم في سجن وزارة الدفاع الوطني، فما كان من بعض نواب الشمال وتحديداً طرابلس وبعض رجال الدين أيضاً، سوى الإدلاء بتصريحات تدافع عن هؤلاء المعتقلين، وتتهم الجيش بإساءة معاملتهم واستخدام القسوة معهم، وكأنهم أبرياء، والجيش يتجنى عليهم. وقد سبق وجرى الشيء نفسه عندما اعتقل الجيش في عنجر شبكة متهمه بالتخطيط والعمل على تفجير بعض المراكز الحساسة، فقامت التظاهرات الداعمة لأفراد هذه الشبكة والمطالبة بالإفراج عنهم. كما أن الضغوط السياسية ذات المنحى المذهبي مورست من أجل إصدار عفو عن المحكومين في أحداث الضنية، في شمال لبنان، نتيجة تصديهم للجيش اللبناني في العام 1999، وخطف عسكريين وقتلهم والتفطيع بجثثهم، وقد ثبت ارتباطهم نتيجة التحقيقات القضائية بشبكات إرهابية، وصدر العفو عنهم بفعل الضغوط السياسية المذهبية، التي وجدت في إصدار العفو عن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، ذريعة للإفراج عن هؤلاء الإرهابيين عملاً بقاعدة التوازنات الطائفية.

والمجموعات الإرهابية لا تعمل فقط على حماية نفسها بالانقسامات السياسية المذهبية، إنما تجد أيضاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ملاذاً آمناً لها، وتقع هذه المخيمات عملياً خارج سلطة الدولة، وإذا كانت الجماعات الإرهابية بما فيها "فتح الإسلام"، قد باتت تشكل خطراً مباشراً وواضحاً على من قد يظن، خطأ، بأنه قد يستفيد منها في التوازنات السياسية، التي قد يدخل فيها العنصر المسلح، إذا ما انهار الوضع الأمني في لبنان كعنصر حاسم، فقد باتت تشكل خطراً أيضاً على أمن المخيمات الفلسطينية. فالمعركة بين الجيش و"فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد ذهب ضحيتها فلسطينيون أبرياء، وحل دمار كبير بالمخيم، وتعمل القيادات الفلسطينية في لبنان على منع امتداد النار إلى المخيمات الأخرى، والمساهمة في إيجاد المخارج التي تضع حداً للاشتباكات وتنقذ المدنيين الفلسطينيين الذين أصبحوا بين نارين.

مهما كانت الخلفيات التي أدت إلى انفجار الوضع الأمني، ومهما كانت الجهات الخارجية والداخلية التي تقف وراءها، ومهما كانت الملابس التي تراكمت مع اندلاع الاشتباكات، والأخطاء المرتكبة، والجهات المسؤولة عن هذه الأخطاء، التي أودت بحياة العديد من العسكريين، الذين قتلوا غدرًا، ينبغي سد الثغرات التي نفذ منها الإرهاب، وتحديد ثغرة الانقسامات المذهبية وثغرة المخيمات الفلسطينية الواقعة خارج سلطة الدولة. وهذا لن يكون إلا بموقف داعم للجيش وبالتفاف شعبي حوله، ليس لكونه قوة المواجهة مع الإرهاب وحسب، إنما لكونه حصن الوحدة الوطنية الحصين وقوة الصمود في مواجهة "إسرائيل". وسارعت الجهات السياسية والدينية الإسلامية السنية إلى تبرئة الإسلام من "فتح الإسلام" ودعم الجيش في المواجهة، إدراكاً منها لخطورة الوضع. كما أن القيادات الفلسطينية في المخيمات أعلنت وقوفها إلى جانب الجيش اللبناني، خاصة أن تركه ظاهرة الإرهاب تنمو في المخيمات ستكون لها نتائج وخيمة على سكانها، لأنه أولاً وأخيراً سيؤدي ذلك إلى صدام عسكري كبير، أول من يذهب ضحيته هم سكان المخيمات الفلسطينية. وكان من المفترض أن تنصرف القيادات الفلسطينية إلى معالجة هذه المشكلة قبل استفحالها، وأن تضع حداً لظاهرة الإرهاب في المخيمات.

إن المرحلة التي يمر بها لبنان على درجة كبيرة من الخطورة، وما يجري في العراق يجب تجنبه في لبنان، لذلك يجب وقف المماحكات السياسية، والارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية، وتضافر الجهود،

فألظروف الصعبة التي يمر بها لبنان لا تسمح بمزيد من المشاحنات بين الأكثرية والمعارضة. فالمطلوب إنقاذ البلاد، والإنقاذ هو مسؤولية اللبنانيين قبل غيرهم، ولا يجوز انتظار الحل من الخارج.

* أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية